(توجهات السودان الخارجية في ظل الحكومات المدنية والعسكرية 1956-1969)

أ. م. د. غسان كريم مجذاب

كلية العلوم/ الجامعة المستنصرية

drghassankareem@uomustansiriyah.edu.iq

07716113126

تاريخ الاستلام : 6-11 -2021

تاريخ القبول : 25-06-2021

المستخلص

لاشك إن الخصائص الجغرافية والتنوع الاثني للسكان والتباين الاجتماعي الطبقي الكبير، ترك اثاره المباشرة على توجهات السياسة الخارجية السودانية ، كما إن تعاقب الأنظمة السودانية التي تتباين بتوجهاتها الأيديولوجية وطبيعتها في الحكم والإدارة بين مدنية ديمقراطية تعددية وعسكرية شمولية، زاد من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي للسودان، الأمر الذي جعل من عملية صنع قرار سياسي خارجي مستقل صعب جدًا في ظل حاجة البلاد الى المعونة والمساعدة الإقليمية والدولية، خاصة وأن توجهات السودان الخارجية تتأثر بشكل كبير لما يحصل لدول جوارها التسع العربية والأفريقية، لأنها تشترك معها بمشاكل حدودية متوارثة ، فضلًا عن المشاكل السياسية والعرقية والاثنية ، وبهذا على صانع القرار السياسي الخارجي السوداني أن يتعامل بواقعية سياسية ودبلوماسية عالية عند أتخاذ اي قرار خارجي يخص بلاده ليتوافق والمصالح المشتركة لدول المنطقة.

الكلمات المفتاحية: توجهات السودان الخارجية، حكومات السودان المدنية والعسكرية، العلاقات السودانية الدولية.

Sudan's foreign orientations under civil and military governments 1969-1956

Dr. Ghassan Kareem Mejthab
Mustansiriyah University- College of Science
drghassankareem@uomustansiriyah.edu.iq
07716113126

Receipt date: 2021-6- 11
Date of acceptance: 2021-06-25

Abstract

Undoubtedly, the geographical characteristics, the ethnic diversity of the Sudanese people, and the great social class inequality left its direct impact on the orientations of Sudanese foreign policy. Also, the succession of Sudanese regimes, whose ideological orientations and nature in governance and administration vary between civil, democratic, pluralistic, and totalitarian military, increased the phenomenon of political instability in Sudan.

The matter that made the process of making an independent external political decision very difficult in light of the country's need for regional and international aid and assistance, especially since Sudan's foreign orientations are greatly affected by what is happening to its nine Arab and African neighbors, because it shares with them inherited border problems, as well as political, racial, and ethnic problems. Thus, the Sudanese foreign political decision-maker must deal with high political and diplomatic realism when taking any external decision regarding his country to be compatible with the common interests of the countries of the region.

Keywords: Sudan's foreign trends, Sudan's civil and military governments, Sudanese international relations.

المقدمة:

تعد دولة السودان انموذجاً اجتماعياً وسياسياً مصغراً للقارة الافريقية لاسباب عدة، ابرزها التنوع الاثني للسكان وتعدد الديانات واللغات، فضلاً عن تنوع مواردها الاقتصادية وكبر مساحتها واهمية موقعها الجغرافي، تنطلق اهداف ومرتكزات السياسة الخارجية السودانية من حصيلة تجارب طويلة شهدتها البلاد منذ اعلان الاستقلال عام 1956، وتهدف الى تحقيق مصالح البلاد الرئيسية والمتمثلة بصيانة الاستقلال والحفاظ على الوحدة الوطنية، والعمل على تحقيق امنيات وتطلعات الشعب السوداني في التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني، كما ان سياسة السودان الخارجية تتأثر بالمتغيرات الاقليمية والدولية، الامر الذي ينعكس على طبيعة صنع القرار الخارجي للدولة السودانية، هذا البحث دراسة تحليلية لتوجهات السياسة الخارجية للسودان، وجاء في خمسة مباحث، أولها البيئة السياسية وحكومة السودان المدنية الأولى 1956–1985، والمبحث الثاني خصص للحكومة العسكرية الأولى في السودان وملامح سياستها الخارجية 1958–1964، اما المبحث الثالث فتناول توجهات السودان الخارجية ما بين عهد حكومة سر الختم خليفة وعهد الحكومة المدنية الثانية 1964–1969، وتناول المبحث الرابع اهداف وممارسات السياسة الخارجية السودانية في عهد الحكومة العسكرية الثانية واخيراً المبحث الخامس توجهات السياسة الخارجية في عهد الحكومة العسكرية الثانية.

المبحث الاول

البيئة السياسية وحكومة السودان المدنية الأولى (1956–1958).

لا شك ان الوضع الجغرافي لبلد ما، يحدد أهميته ودوره الاقتصادي والتجاري الاستراتيجي اقليمياً ودولياً وبالتالي يحدد طبيعة سياسته وعلاقاته على المستوى الخارجي، واهم هذه العوامل الجغرافية هي مشكلة الحدود الاستعمارية الموروثة بين الدول اثارت المشاكل السياسية والعرقية والسكانية والاقتصادية والامنية بينها ولعل السودان احد هذه الدول الذي عانى وما زال يعاني من تداعيات هذه التحديات، كما ان التنافس الدولي على منطقة القرن الافريقي ترك آثاره السلبية على التركيبة القبلية والاثنية داخل السودان، مما جعل حالة الصراع والتمزق الداخلي هي السمة البارزة لتاريخ السودان الحديث من ناحية، ولتؤثر سلباً على علاقات السودان الخارجية من ناحية اخرى. (نيلوك، 1990)

ان البيئة السياسية لبلد ما تتأثر بجملة من العوامل على سبيل المثال يعد عامل النظام السياسي وايديولوجيته ومؤسساته واسلوب عمله وتجربته التاريخية وبعده الثقافي والاجتماعي كلها عناصر اساسية مكونة لطبيعة البيئة السياسية، كما انها عوامل اساسية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي لدولة ما، فمثلاً النظام الشمولي له اسلوب معين في اتخاذ القرار السياسي الخارجي، ومن المرجح ان يكون لشخصية الزعيم او الرئيس او القائد في هذا النظام اثره في تحديد طبيعة ونوعية علاقات البلاد الخارجية. (نيلوك، 1990، صفحة 37)

اما النظام الديمقراطي التعددي، فيعد أكثر تعقيداً في اتخاذ القرار السياسي الخارجي، ورغم ان النظام الديمقراطي له مزايا واضحة وفاعلة في اتخاذ القرارات، الا انه ايضاً ينتج آثاراً سلبية على سياسة البلاد الخارجية في غياب الحد الادنى من الاتفاق العام بين الاحزاب السياسية، وبالتالي يقود الى ظاهرة عدم الاستقرار الداخلي الذي ينعكس سلباً على صنع السياسة الخارجية للبلد ذاته.[i] وفي حالة السودان نجد نظامه السياسي بعد الاستقلال عام 1956 امتاز بالانتقال من الديمقراطي التعددي الى النظام العسكري الشمولي الى قيادة نظام الحزب الواحد، ولكل نظام مميزاته في صنع القرار في السياسة الخارجية السودانية، اذ نجد ان النظام الديمقراطي بتعددية احزابه المؤتلفة منها والمعارضة في الحكومات الحزبية المختلفة كانت لها اهدافها المعينة واسلوبها المحدد في تنفيذ سياسات وعلاقات السودان الخارجية الاقليمية او الدولية، وايضاً للنظم العسكرية الحاكمة او الحزبية ايضاً في السودان، لها سياستها وممارساتها في صياغة وتنفيذ علاقات السودان الخارجية، ولكن القاسم المشترك بين انظمة السودان الحاكمة على مختلف مستوياتها هو سيادة نمط عدم الاستقرار السياسي والتناحر الداخلي، الامر الذي انعكس سلباً على تحقيق وتنفيذ سياسات وعلاقات السودان الخارجية. (موسى، 1970) (محجوب، 2002) اذ أسهم عدم الاستقرار السياسي ابان حكم حكومة اسماعيل الازهري البرلمانية الائتلافية (1956–1958) في عدم الاتفاق بين احزاب السودان السياسية على سياسة خارجية موحدة، باستثناء الاتفاق على مبدأ عدم الانحياز بين المعسكرين الشرقي والغربي. اذ كان هناك نوع من الالتزام للنظام السوداني في بداية الحكم البرلماني الاول بسياسة الحياد الايجابي، وبناء علاقات متوازنة مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي، الا ان فشل الحكومة البرلمانية الاولى في انجاز مهام مرحلة ما بعد الاستقلال وانشغال قادة الاحزاب بالمصالح الحزبية الضيقة والمطامع الشخصية، دفع بالفريق ابراهيم عبود [ii] الى اعلان الانقلاب على حكومة اسماعيل الازهري[iii] واصدار عدة اوامر ابرزها

حل جميع الاحزاب السياسية واعلان قيام مجلس اعلى عسكري لقيادة البلاد وذلك في 17 تشرين الاول 1958. (سرحان غلام حسين العباسي، 2011)

ولعل ابرز ملامح سياسة السودان الخارجية في عهد حكومة اسماعيل الازهري الائتلافية تمثلت باعلان السودان بعد تسعة ايام من استقلاله في 9 كانون الثاني 1956 بانضمام السودان الى جامعة الدول العربية، بوصفها نالت الاستقلال التام وهذا شرط اساسي في جامعة الدول العربية، (سرحان غلام حسين العباسي، 2011، صفحة 130) وأعلن ذلك رئيس الحكومة الازهري محدداً اهداف وسياسة بلاده في اطارها العربي بقوله " ما صلتنا بالجامعة العربية فستقوم على اساس رابطة الدم التي تربطنا بشعوبها منذ القدم، وسيكون هدفنا توثيق الروابط بيننا وبين حكومات وشعوب الجامعة العربية، والعمل المتصل لتوطيد اركان الالفة والود والتعاون الصادق بيننا تحقيقاً لمصالح امتنا العربية". (محجوب، 2002، صفحة 122)

وبدوره أرسل الازهري برقية شكر الى الرئيس المصري جمال عبد الناصر لدوره الكبير والمؤثر في انضمام السودان الى الجامعة، مؤكداً على الصلات التاريخية والحضارية التي تجمع بين البلدين السوداني والمصري. (البشير، 1971)

وكانت حكومة الازهري قد اكدت في سياستها الخارجية على انتمائها الاقليمي الى القارة الافريقية، اذ اكدت الحكومة في اول بيان لها في البرلمان عن السياسة الخارجية في 19 تشرين الاول 1956 وذلك على لسان رئيسها الازهري على اهمية العلاقة مع افريقيا مؤكداً بقوله ان السودان جزء لا يتجزأ من القارة الافريقية "واننا نهدف الى تقوية عرى الصداقة والمودة والمصلحة المشتركة بيننا وبين الحكومات والشعوب الافريقية المجاورة التي تربطنا بها رباط الدم والاخاء والجوار". (البشير، 1971، الصفحات 145-146)

المبحث الثاني

الحكومة العسكرية الاولى في السودان وملامح سياستها الخارجية (1958-1964)

ان التناحر الحزبي والصدامات بين الفئات السياسية المختلفة التي شهدها السودان بعد الاستقلال عام1956، وما صاحبها من تدهور على الصعيدين السياسي والاقتصادي، كان لا بد ان يتمخض عن وضع جديد، والذي ادى بالنهاية الى وقوع الانقلاب العسكري الاول بقيادة الفريق ابراهيم عبود، وتولي الجيش السلطة في البلاد في 17 كانون الثاني 1958 ويعاونه عدد من كبار

الضباط. (عبد الله، 2014). استهل الفريق ابراهيم عبود عهده بحل الاحزاب السياسية وفرض حالة الطوارئ وتجميد الدستور المؤقت، وتشكيل المجلس الاعلى للقوات المسلحة، باعتباره السلطة الدستورية العليا في البلاد وتكوين مجلس وزراء من العسكريين، ووقف اصدار كافة الصحف وحتى اشعار آخر. (الاعظمي، 1970)

كما أصدر الفريق ابراهيم عبود الاوامر الدستور التالية: (الاعظمي، 1970، صفحة 28)

1. ان السودان جمهورية ديمقراطية والسيادة بيد الشعب وباسم الشعب تصدر كافة التشريعات
2. ان السلطة الدستورية بيد المجلس الاعلى للقوات المسلحة
3. يفوض المجلس كافة سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية، وقيادة القوات المسلحة الرئيسية.

وتشير الوثائق البريطانية الى ان السفير البريطاني في الخرطوم (ايدوينت) قد رفع تقريراً الى وزارة خارجية بلاده في 25 كانون الاول 1958 لخص فيه بالتفصيل الاسباب الجذرية للانقلاب العسكري الاول في السودان برئاسة الفريق ابراهيم عبود بالآتي:

1. فشل النظام البرلماني في السودان نتيجة الفساد الاداري
2. استحالة قيام تحالف بين حزبي الامة والوطني الاتحادي لعدم ثقة حزب الامة برئيس الحكومة الائتلافية اسماعيل الازهري
3. الموقف الاقتصادي المتدهور وسوء معالجته من قبل حزب الامة.
4. سوء الادارة لحزب الامة من قبل عبد الرحمن المهدي وترشيحه لرئاسة الجمهورية.

وضمن السفير البريطاني تقريره مشاهد مستقبلية لحكومة الفريق ابراهيم عبود ومنها، "انه سيتم تحدي نظام عبود قبل مرور مدة طويلة، ربما من قبل الضباط الصغار". (الاعظمي، 1970، صفحة 85) (البشير، 1971، صفحة 18)

مارست حكومة (ابراهيم عبود) العسكرية سياسة القوة والقمع ضد ابناء الشعب السوداني، وبخاصة ابناء الجنوب، وذلك بإصدارها التشريعات القانونية التي تشجع انتشار الدعوة الاسلامية في الجنوب و جعل اللغة العربية هي الوسيلة الوحيدة للتعليم بدلاً من اللغة الانكليزية و اللهجات المحلية، كما مارست ضغوطاً على المتعلمين في الجنوب لاعتناق الدين الاسلامي، وجعل يوم الجمعة عطلة رسمية بدلاً من يوم الاحد، وافرضت قيود على الجمعيات التبشيرية وطردت حوالي (355) مبشراً مسيحياً من

اصل (617) مبشراً مسيحياً في السودان، الامر الذي ادى الى هروب الالاف من المتعلمين السودانيين بسبب هذه السياسة الى دول الجوار، وتشكيل تنظيمات معارضة، وقد تلقت هذه التنظيمات التأييد المعنوي والمادي من الكنائس والحمعيات المسيحية المرتبطة بها، ومن الدول المجاورة التي تأويها على اراضيها، كما قامت هذه المنظمات المعارضة بالاتصال بالمنظمات الاقليمية والدولية لطلب العون والمساعدة من اجل الضغط على حكومة الفريق ابراهيم عبود، بالكف عن سياسة القمع والتمييز بين ابناء السودان، قادت هذه التطورات الى توتر علاقات السودان الخارجية مع دول الجوار، وبالذات الدول الافريقية المجاورة، التي رأت بتصرفات الحكومة تلك مسعى لطمس المعالم الافريقية في الجنوب، والاستعاضة بالثقافة العربية الاسلامية، مما ادى ذلك الى تأليب حكومات تلك الدول ضد السودان، (عبد الله، 2014، صفحة 149)، وبالتالي ادت الى توتر في علاقات السودان الخارجية.

وعندما بات واضحاً ان الفريق عبود وحكومته العسكرية غير راغبة في اعادة السلطة لنظامها البرلماني وللسياسيين المدنيين، بدأت انشطة المعارضة السودانية بالتنامي من جديد، ففي تشرين الثاني 1959، كتب الصادق المهدي[iv] قائد حزب الامة الى الفريق عبود طالباً منه تشكيل حكومة مدنية تمهيداً لاجراء انتخابات عامة في البلاد، كما تقدم اسماعيل الازهري زعيم الحزب الوطني الاتحادي برسالة مماثلة، ولكن الفريق عبود لم يرد عليهما، الامر الذي دفع بقادة الحزبين الى التنسيق والتعاون سراً مع الحزب الشيوعي السوداني وتشكيل جبهة معارضة موحدة مناهضة للحكم العسكري. (بشير، 1980)

وفي الوقت نفسه بدأ التيار القومي الاشتراكي في السودان بالتشكيل والتوسع والانتشار عام 1961، اذ نشأ في (مدرسة وادي سيدنا الثانوية) تنظيم طلابي اطلق عليه اسم (القوميين العرب) وفي مدرسة (النهضة الثانوية) بمدينة الابيض وفي المدة نفسها نشأ تنظيم حمل التسمية نفسها، كما حصل الشيء نفسه في مدرسة (بورسودان)، وخلال المدة ذاتها تم تأسيس تنظيم طلابي حمل اسم (البعث العربي الاشتراكي). (سرحان غلام حسين العباسي، 2011، الصفحات 53-54)

لا شك ان ولادة هذه التنظيمات الطلابية السياسية على الساحة السودانية، دليل واضح على نشوء تيار فكري وسياسي جديد في السودان، ينطلق من حاجة موضوعية وليس رغبة ذاتية لدى البعض من الطلبة والمثقفين، اذ اخذ هذا التيار القومي الاشتراكي في السودان بالانتشار شيئاً فشيئاً، نتيجة التفاعل الجماهيري معه، من خلال ما اوجدته ظروف قيام الجمهورية العربية المتحدة،

وتأثيرها الفعال في الحركة القومية العربية، وشكل ذلك طرحاً جريئاً وثورياً لمرحلة ما بعد استقلال السودان السياسي برؤية علمية واضحة. (النجم، 1981)

لا شك ان السياسة القمعية للحكم العسكري في السودان ترك آثاره الواضحة على الداخل، وزاد من قوة المعارضة، الامر الذي انتهت الى تشكيل تنظيمات حزبية واضطرابات داخلية قادت الى اعلان (ثورة اكتوبر) عام 1964 والتي شملت جميع مناطق السودان في الشمال والجنوب، وأدت في النهاية الى اسقاط الحكومة العسكرية برئاسة الفريق ابراهيم عبود. (النجم، 1981، صفحة 150)

وقد اسفرت هذه الثورة عن تولي شخصية تربوية معتدلة رئاسة الحكومة المدنية هو السيد (سر الختم خليفة)[v].

اما سياسة السودان الخارجية في عهد نظام الرئيس (ابراهيم عبود) فقد ركزت على ضرورة بناء علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال قرارها بقبول المعونة الامريكية التي جاءت على وفق مشروع الرئيس الامريكي ايزنهاور[vi]، والتي سبق وان رفضتها الحكومة الائتلافية بسبب الخلافات بين الاحزاب فمثلاً كان حزب الامة يؤيد مشروع ايزنهاور وكذلك المعونة الامريكية في اذ عارضها حزب الشعب الديمقراطي. (محجوب، 2002، صفحة 181)

بينما اعتبرت حكومة (ابراهيم عبود) ان الخلافات الحزبية السودانية ما هي الا مناورات حزبية، قادت الى تدهور في الاوضاع الاقتصادية للبلاد، الامر الذي دفعها في اول قراراتها الى قبول المعونة الامريكية، اذ شكل مجلس الوزراء لجنة تتألف من السادة (عبد الماجد أحمد وزير المالية والاقتصاد، والاستاذ احمد خير وزير الخارجية، والسيد مكي المنا وزير الزراعة والري، واللواء احمد رضا فريد وزير الاشغال والثروة المعدنية، والسيد زيادة عثمان ارباب وزير المصارف ووزير العدل وكبار موظفي الوزارات المختصة) وذلك لدراسة اتفاقية المعونة الامريكية ورفع التوصية بشأنها للحكومة من اجل اتخاذ القرار، وأوصت هذه اللجنة بقبول المعونة الامريكية، مبررة اسباب القبول بالحاجة الملحة لتنفيذ مشاريع التعمير في البلاد والتي لا تستطيع امكانيات البلاد المالية تغطيتها، واكدت ان تعامل الاحزاب السودانية السابقة معها لم يكن على اساس واقعي ومدروس، وانما ارتبط ارتباطاً كاملاً بالمناورة السياسية والمزايدات الوطنية التي لا تفيد البلاد في شيء، وقد رفع رئيس اللجنة السيد عبد الماجد احمد وزير المالية والاقتصاد مذكرة اللجنة الى مجلس الوزراء مؤكداً "ان اتفاقية المعونة الامريكية لا يوجد فيها مما يحد من استقلال السودان أو يخدش كرامته". (محجوب، 2002، الصفحات 186-187)

ويبدو ان الذي دفع بحكومة (ابراهيم عبود) الى قبول المعونة الامريكية وخرق مبدأ الحياد وعدم الانحياز الذي سبق وان اعلنتها الخرطوم، واجمعت عليها الاحزاب السودانية هو التدهور الاقتصادي والضائقة المالية التي مرت بها البلاد بعد الانقلاب نتيجة الاغلاق المؤقت لقناة السويس التي تعد منفذ لتجارة السودان استيراداً وتصديراً اثر العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، اذ لم يتمكن السودان من بيع محصوله مقدن القطن بسبب هذا الاغلاق، فضلاً عن تدني أسعار القطن في عجز السودان عن بيع محصوله للعام 1957-1958، (محجوب، 2002، صفحة 181)، خاصة وان هذا المحصول الزراعي كان يعد المورد الاقتصادي الوحيد للسودان.

وفي المقابل اعلن وزير الخارجية السوداني أحمد خير في 28 تشرين الاول 1958 بان بلاده تلتزم بالمواثيق والقوانين الدولية والعربية، على وفق ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة وجامعة الدول العربية كما ان حكومته تلتزم وتنفذ كل الاتفاقات التي ارتبطت بها الحكومات الوطنية لجمهورية السودان منذ استقلاله، مؤكداً ايضاً " بأنهم سيعملون في محيط الامم المتحدة وهدى ميثاقها لا منحازين ولا متحيزين، بل سيقفون دائما مع الحق والعمل على نصرة المظلوم مع الشعوب المناضلة لنيل حريتها واستقلالها وفقاً لمبادئ الامم المتحدة وحقوق الانسان" ، واكد ان الحكومة السودانية الجديدة برئاسة الفريق (ابراهيم عبود) تؤكد التزامها بالدفاع عن حق تقرير المصير لكافة الامم والشعوب والوقوف مع قضاياها المعروضة على الامم، واشار الى ضرورة " تصفية الاحلاف العسكرية التي تعتبر (في نظرهم) تهدد السلم العالمي" وطالب بضرورة "ان تسخر الدول الكبرى قواها النووية للاغراض السلمية ولاغراض البناء وانهم لا يقرون التسابق في التسلح واجراء التجارب النووية للاغراض الحربية"، واكد وزير الخارجية على تقوية علاقة السودان مع الدول العربية من اجل دعم المشاريع التنموية للبلاد والمساعدة لمواجهة تكاليف الحرب في جنوب السودان". (محجوب، 2002، صفحة 182)

لعلنا لا نعدو جانب الحقيقة اذا قلنا، بان تصريح وزير الخارجية السوداني الاستاذ احمد خير هذا جاء كرد فعل على الاتهامات التي وجهت للحكومة بخرقها سياسة الحياد الايجابي والانحياز والميل صوب الولايات المتحدة الامريكية بعد قرار مجلس وزرائها بقبول المعونة الامريكية التي جاءت ضمن مشروع ايزنهاور، لذلك جاء التصريح ليؤكد بثبات الحكومة الجديدة على الحياد وانها غير منحازة او متحيزة لاي طرف من اطراف القوى العظمى وبالذات الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي، بل هي ملتزمة بالقوانين والمواثيق التي اقرتها وتقرها منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية، فضلاً عن تأكيدها الالتزام بما التزمت

به الحكومات السودانية بعد الاستقلال باتباع نهج الحياد الايجابي وايضاً التزامها التام بسياسة التعاون مع الدول العربية في اطار ميثاق جامعة الدول العربية.

ولكن علاقات السودان مع الدول الافريقية المجاورة كانت سيئة في عهد الرئيس (ابراهيم عبود) بسبب السياسات الحكومية القاسية إتجاه جنوب السودان، وبسبب وجود الترابط القبلي بين ابناء الجنوب وبعض الدول الافريقية ومنها (اثيوبيا وأوغندا) الامر الذي ادى الى تزايد التعاطف الافريقي وقرار اعداد من ابناء الجنوب الى هذه الدول، واعتبرت السودان ذلك تدخلاً في شؤونها الداخلية، فأدى ذلك توتر في العلاقات وتألب هذه الدول ضد السودان، (البشير، 1971، صفحة 18) (احمد، 2016)، مما اسهم بالتالي الى قيام ثورة شعبية وقادت الى اسقاط الحكومة العسكرية برئاسة الفريق ابراهيم عبود.

المبحث الثالث

توجهات السودان الخارجية مابين عهد حكومة سر الختم خليفة وعهد الحكومة المدنية الثانية (1964-1969)

أولا: حكومة سر الختم خليفة 24 شباط 1965

في تشرين الاول 1964 شهد السودان تصاعد حركة المعارضة ضد الحكم العسكري برئاسة الفريق ابراهيم عبود، فيما عبرت المعارضة عن رفضها للنظام بالمظاهرات التي تطورت الى عمل سياسي منظم تمثل بالعصيان المدني واصرار المواطنين السودانيين على اسقاط النظام، وامام هذه التطورات اعلن الفريق عبود عن حل مجلس الوزراء وحل المجلس العسكري، ومن ثم العمل على تكوين حكومة انتقالية تولى رئاستها(سر الختم الخليفة) وهو شخصية تعليمية معتدلة، عمل في مديرية التعليم في الجنوب لمدة عشر سنوات، الامر الذي جعله شخصية مقبولة من جميع ابناء السودان وبخاصة الجنوب منهم. (الفتاح، 2009) (شافعي، 2011)

ولعل اولى المبادرات التي اتخذها رئيس الحكومة (سر الختم الخليفة) كانت اتجاه الداخل السودان المضطرب، اذ عمل على تهدأت اوضاعه وذلك باصداره عفو عام عن جميع ابناء الجنوب الذين فروا الى خارج البلاد، كما اعلن عن عقد مؤتمر (المائدة المستديرة) في منتصف آذار عام 1965 لوضع حد للحرب الاهلية المستمرة في الجنوب يضم ممثلين عن الاحزاب السياسية في

الشمال والجنوب ومراقبون من بعض الدول العربية والافريقية ويكون مكان الانعقاد في العاصمة السودانية الخرطوم. (شافعي، 2011، الصفحات 174-175)

وشهد مؤتمر (المائدة المستديرة) الذي عقد في الخرطوم في 16 آذار 1965 تبايناً واضحاً بالاراء، بين توسيع نظام اللامركزية الادارية في الجنوب، وبين مؤيد للانفصال عن الشمال والمطالبة بالنظام الفدرالي، وبين مطالبة الاحزاب السودانية الجنوبية وبالتحديد (جبهة الجنوب) وحزب الاتحاد القومي الافريقي السوداني المعروف بحزب (سانو) (The sudan African national union) بالانفصال عن الشمال وتكوين دولة مستقلة للجنوبيين عن الشمال. (احمد، 2016، صفحة 96) (ندى حسين علي الجبوري، 2016)

وكان حزب (السانو) من أقوى احزاب الجنوب السوداني، فقد طالب زعيمه (أفري جادين) المؤتمر بضرورة الاعتراف باعطاء ابناء الجنوب حق تقرير المصير، وخاطب المؤتمر بقوله: "ان اي حل غير ذلك لن يجد قبولا عن حزب السانو"، فالفوارق بين الشمال والجنوب اساسية، الشمال يتجه نحو العرب، بينما يتجه الجنوب الى افريقيا، واكد (جادين) بقوله "ان جيش السودان جيشاً شماليا يحتل الجنوب، ويستعمره، ويعادي حركة الثقافة الجنوبية" ، (علوان، 1970) اثارت هذه التصريحات رفض ومعارضة الاحزاب الشمالية، الامر الذي أدى فشل المؤتمر في التوصل الى حل لانهاء حالة التوتر والحرب الاهلة المستمرة في الجنوب. (ندى حسين علي الجبوري، 2016، صفحة 95)

زاد فشل المؤتمر من تعقد وتدهور الوضع في الجنوب، خاصة في ظل تزايد رغبة الاحزاب السياسية في الوصول الى مواقع السلطة والحكومة سواء في الشمال ام في الجنوب، بل ان الاحزاب السياسية وجدت في الحكومة الانتقالية برئاسة (سر الختم خليفة) فرصة العودة للعمل السياسي في السودان والعمل على احياء الانقسامات الاثينية والايديولوجية والاقليمية من جديد، اذ استغل قادة الحزبين في الجنوب (جبهة الجنوب) وحزب (السانو) اجواء فشل المؤتمر باعلان الانفصال في الجنوب والقيام باعلان المواجهة مع الشمال وبمساعدة (الكونغو واثيوبيا) كما اثبتت الدلائل ان الكيان الصهيوني كان مشجعاً ومؤيداً للحركة الانفصالية التي اعلنت في الجنوب. (علوان، 1970، صفحة 38)

اذ كانت (اسرائيل) تخطط لايجاد موطئ قدم لها في تلك المنطقة الاستراتيجية، اذ الثروات الطبيعية، والموقع الجغرافي المتميز، كمنطقة في الجنوب تتيح لها محاصرة الدول العربية المجاورة لها، لذلك كانت (اسرائيل) تشجع احزاب الجنوب على الانفصال في ظل غياب اي دور عربي ملموس تجاه هذه القضية البالغة الحساسية على صعيد الامن القومي العربي. (مبروك، 2012)

اما ملامح وتوجهات سياسة السودان الخارجية ابان عهد الحكومة المدنية الثانية، فتمثلت بالتوجه الى تقوية علاقات السودان الخارجية مع محيطه العربي، اذ زار رئيس الحكومة (سر الختم الخليفة)، القاهرة في كانون الثاني 1964 للمشاركة في مؤتمر القمة العربية، الذي عقد في القاهرة لمواجهة التحديات الاستعمارية واعلان موقفها المؤيد من القضية الفلسطينية.

فيما اعلنت السودان موقفها المؤيد للدول العربية في المؤتمر باتخاذ موقف حاسم من المانيا الغربية لاعترافها بالكيان الصهيوني، وبدوره أعلن وزير الخارجية السوداني (محمد احمد محجوب) في مؤتمر صحفي في الخرطوم "ان بلاده ملزمة بالاجماع العربي الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر القاهرة".[vii]

ثانياً: الحكومة المدنية الثانية (1965–1969)

وبسبب الاوضاع الداخلية المتردية والحرب الاهلية في الجنوب والاختلاف الكبير في الاراء بين الاحزاب السياسية، قدم رئيس الحكومة(سر الختم خليفة)استقالته في 18 كانون الاول 1965، جرت انتخابات برلمانية في الشمال دون الجنوب، بسبب اوضاع الامنية التي لاتسمح بأجرائها في الجنوب وكانت قيمة الانتخابات فوز حزب الامة ب(75) مقعد والتالف الوطني الاتحادي ب(54) مقعداً وباقي الاحزاب مقاعد قليلة جداً، الامر الذي دفع بالحزبين الى تشكيل الحكومة المدنية الثانية(1965–1969)اذ انتخب (اسماعيل الازهري) رئيساً لمجلس السيادة و(محمد احمد محجوب) رئيساً للوزراء. (باديب، 1991)

وبهذا لم تستمر حكومة (سر الختم خليفة) الا بضعة أشهر (24 شباط–10 حزيران 1965) واعادت نفس الاحزاب تشكيل الحكومة المدنية الثانية ولكن بشكل ائتلافي من حزبي الامة والتحالف الوطني الاتحادي، بحي تم الاتفاق على اسناد رئاسة مجلس السيادة لحزب التحالف الوطني ورئاسة الوزراء لحزب الامة.

وما يميز السياسة الخارجية السودانية في هذه المرحلة مبادرة الوساطة التي قادتها الحكومة لانهاء حالة الحرب في منطقة البحر الاحمر، والمتمثلة بالحرب اليمنية، والتي امتدت لان تكون حرب عربية–عربية اطرافها المحور السعودي المؤيد للملكية والمحورالمصري المؤيد للجمهورية. (باديب، 1991، الصفحات 155–157)

دفعت هذه التطورات بالحكومة السودانية الى توجيه دعوة الى الملوك والرؤساء العرب لعقد مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم في 29 آب 1967، وكان السيد اسماعيل الازهري رئيس مجلس السيادة السوداني قد حدد اهداف المؤتمر بما يأتي

1. تحقيق تضامن الجهود العربية لازالة ثار عدوان1967
2. وضع خطة عربية بعيدة المدى للمستقبل
3. تصفية القواعد الاجنبية. (غسان كريم مجذاب الربيعي، 2006)

وكانت القيادة السودانية تدرك تماماً ان نجاح القمة ونجاح جهودها بالوساطة لانهاء الحرب اليمنية، لا تحقق الا باقناع الحكومتين السعودية والمصرية بالاشتراك في المؤتمر من اجل التفاوض لانهاء الخلافات بينهما، وبالفعل قام رئيس وزراء السودان محمد احمد محجوب بزيارة الرياض في 20 آب 1967 وفي 23 منه زار القاهرة ايضاً وتمكن من اقناع الملك فيصل ملك السعودية والرئيس المصري جمال عبد الناصر بالمشاركة، الذي بدورهما ابديا ترحيباً كبيرة بالجهود السودانية. (غسان كريم مجذاب الربيعي، 2006، الصفحات 165–166)

وقد استقبل الرئيس المصري جمال عبد الناصر من الحكومة والجماهير السودانية باستقبال منقطع النظير وباضخم مظاهرة ترحيب في تاريخه، وراحت جماهير الشعب تضع صور جمال عبد الناصر على حوائط السفارة الامريكية في الخرطوم مرددة النداءات المعادية للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، اذ كانت الجماهير السودانية على امتداد الطريق تهتف "عدو ناصر عدو الله". (فريد، 1985)

ويعلق الباحث محمد حسنين هيكل على استقبال الجماهير السودانية بالرئيس المصري بقوله: "ان استقبال الرئيس عبد الناصر هو الحدث الاكبر بدلالته ومعناه، وقد سيطر هذا الحدث على جو المؤتمر وعلى مسار مناقشاته وحقائقه، فقد اعطى لجمال عبد الناصر موقعاً سياسياً محصناً". (هيكل، 1990)

ومن الملفت للنظر ان استقبال الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز كان مخيباً للامال، اذ يصف الباحث المصري احمد حمروش استقبال الملك فيصل بالقول "ان طائرة الملك فيصل هبطت بعد تحرك عبد الناصر من مطار الخرطوم الى قصر الضيافة، وعندما تبعه فيصل مع الازهري لم يكن هناك الا جماهير قليلة متناثرة، اخذت تخبط بأيديها على سيارة الملك هاتفة "بترول العرب للعرب". (حمروش، 1984)

ويشير هيكل ايضاً الى الاحراج الذي تعرض له الملك فيصل بالقول: "بينما تعرض الملك فيصل للاحراج، ليس بسبب موقف الجماهير السودانية فحسب، بل لان الرئيس اليمني، عبد الله السلال، وقف في المؤتمر واشار بيده الى الملك فيصل قائلاً: هذه هو سبب كل المصائب ثم خرج وترك قاعة الاجتماعات". (هيكل، 1990، صفحة 132)

وعلى اية حال، فقد اصدر مؤتمر الخرطوم بياناً ختامياً، اكد شعور الزعماء والملوك العرب بعظم مسؤولياتهم التاريخية، وتصميم على مواجهة التحديات صفاً واحداً، وبذلك فانهم قرروا "ان ازالة اثار العدوان يعد مسؤولية مشتركة بين جميع الدول العربية"، واتفاقهم على الرسائل التي تكفل تحقيق ازالة اثار العدوان، ومن بينها دعم الدول التي تأثرت مواردها الاقتصادية نتيجة الحرب، واكد البيان ان الحرب نشبت بسبب اعتداء الكيان الصهيوني، وان العرب جميعاً مسؤولون عن استعادة الاراضي التي وقعت تحت الاحتلال، وقد اكد المؤتمر على وحدة الصف العربي والعمل الجماعي وضرورة تنسيقه وتصفيته من جميع الخلافات، ودعا المؤتمرون فيه الى ازالة كل اثار العدوان الصهيوني على فلسطين ومصر. (عودة، 1985)

لقد اشتهر مؤتمر قمة الخرطوم بقمة "اللاءات الثلاثة" وذلك نسبة الى القرارات الثلاث التي ابتدأت بـ لا وهي: (عودة، 1985، صفحة 25)

1. لا صلح مع الكيان الصهيوني
2. لا اعتراف بالكيان الصهيوني
3. لا تفاوض مع الكيان الصهيوني.

ولعل اهم حدث في مؤتمر الخرطوم اللقاء الذي تم على هامشه في الثلاثون من آب 1967، اذ عقد اجتماع في ساعة متأخرة من الليل في منزل رئيس الوزراء السوداني محمد احمد محجوب ضم كل من الرئيس عبد الناصر والملك فيصل بن عبد العزيز،

وحضره محمود رياض والامير سلطان وزير الدفاع والطيران السعودي، وأعلن عن توصلهم الى اتفاقية عرفت باسم (اتفاقية الخرطوم) تضمنت عدة نقاط أبرزها:

"تأكيد السعودية على عدم عودة اسرة آل حميد الدين الى اليمن، مقابل تعهد مصر بتحقيق الانسحاب الفوري والسريع لقواتها من اليمن، بمدة أمدها شهرين فقط، والاتفاق على تكوين لجنة عربية ثلاثية تقوم بوضع الخطط التي تكفل انسحاب القوات المصرية الموجودة في اليمن. ووقف المساعدة السعودية للملكيين في اليمن، وبذل الجهود لتمكين الشعب اليمني من الاتحاد والعيش في وئام وانسجام، وعلى اللجنة الثلاثية ان تستشير كلا من السعودية ومصر في كل ما يعرقل مساعيها، بغية تذليل الصعوبات والتوصل الى تفاهم ترضاه الاطراف المعنية". (غسان كريم مجذاب الربيعي، 2006، صفحة 172)

والواقع انه تم اختيار العراق من قبل مصر واختيار المغرب من قبل السعودية لعضوية اللجنة الثلاثية على ان تكون السودان العضو الثالث. (ادبالانس، 1985)

وقد تكونت اللجنة من محمد احمد محجوب رئيس وزراء السودان واسماعيل خير الله وزير خارجية العراق واحمد العراقي وزير خارجية المغرب، وبالفعل فقد تم الاشراف على تنفيذ بنود الاتفاق، وتم اكمال سحب اخر جندي من القوات المصرية من اليمن في التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1967، لتؤكد انتهاء الحرب اليمنية وحالة الصراع بين السعودية ومصر، والتي استمرت اكثر من خمس سنوات (1962–1967) من القتال العربي–العربي في اليمن. (ادبالانس، 1985، صفحة 308) (ناجي، 1985)

وهكذا فقد بذلت الحكومة السودانية ممثلا في رئيس مجلس السيادة السيد اسماعيل الازهري ورئيس مجلس الوزراء السيد محمد احمد محجوب جهداً كبيراً لتحقيق انعقاد مؤتمر القمة العربية الرابع للخرطوم، وان نجاحه قد اكسب السودان سمعة متميزة، كما انه لفت انتباه الدول العربية وبالذات الرؤساء والملوك الى اهمية دور السودان في السياسة الخارجية.

المبحث الرابع

اهداف وممارسات السياسة الخارجية السودانية في عهد الحكومة العسكرية الثانية

في 25 ايار 1969 وقعت السودان للمرة الثانية تحت الحكم العسكري منذ الاستقلال، عندما نجح العقيد جعفر محمد نميري مع الضباط الاحرار من رجال الجيش السوداني من انهاء حكم اسماعيل الازهري، رئيس مجلس السيادة ومحمد احمد محجوب رئيس الوزراء، معلناً بذلك انهاء الحكم المدني في السودان، وحل مجلس السيادة والجمعية التأسسية ومجلس الوزراء، وذلك ما جاء في البيان الاول للانقلاب الذي اعلنه النميري في 25 ايار من العام نفسه، والذي اعلن فيه ايضاً حل الاحزاب السياسية ومنع قيام اي تشكيل سياسي او تنظيم يحتمل ان يستغل لاغراض سياسية الا بموافقة مجلس الثورة الذي شكل من القادة الضباط، كما نص البيان ايضاً تعطيل العمل بدستور السودان المؤقت، ومنح مجلس الثورة جميع الاختصاصات. (سعيد، 1990)

اما اهداف السياسة الخارجية السودانية في عهد انقلاب 25ايار 1969 برئاسة العقيد النميري، فيفترض أن تكون أهداف السياسة الخارجية هي الطريق الذي يتم من خلاله تحديد وصيانة المصلحة الوطنية " للدولة ".

الا ان في عهد النميري، هناك نوع من الغموض والهدف المتناقض. وبتعبير أدق فان السياسة الخارجية للسودان في هذه المرحلة لا تمتلك سياسة واضحة ولا قيادة ملتزمة قادرة على الشروع في مثل هذه الأهداف الواضحة. ومع ذلك، خلال مرحلة الحكومة العسكرية الثانية، قد يجد المحلل أن هناك مرحلتين متناقضتين إلى حد ما: المرحلة الأولى، اتجهت السياسة الخارجية السودانية إلى أن تكون أكثر رمزية في توجهاتها العربية – الراديكالية، بينما في المرحلة الثانية، فقد تحولت لتصبح أكثر سودانية (بمعناها المحلي) وأكثر تحفظا.

عند تقييم وتوقع الأهداف المعلنة في المرحلة الأولى، فينبغي للباحث الرجوع الى الوثائق الرسمية لثورة آيار: اي، البيان الأول الصادر عن المجلس الثورى في 25 أيار 1969، الذي اكد أن مسرولية السودان" يجب أن تكون مرتبطة داخليا مع الأمة العربية... ودعم حقوق الشعب الفلسطيني" ورفض سياسة الحكومات السابقة "لأنهم فشلوا في الوقوف ضد الدول الإمبريالية ولأنهم فشلوا في وقف التسلل الصهيوني الى افريقيا وفشلوا في حماية حدود التراب السوداني من هذا التسلل إلى المدى الذي قد اصبح فيه السودان فريسة سهلة لمن هدفه كسر وحدته فاندفعت الأقمار الصناعية الإمبريالية والصهيونية من كل زاوية لتنتهك امنه وسلامته وتسفك دمائه" (السودانية، 1969)

اما البيان الثاني، فقد حدد اجراءات اصلاح القوات المسلحة، مستشهدا بموقف الشعب السوداني في " الدفاع عن القضية العربية كما دافعوا من قبل عن قضايا الشعوب الافريقية" (السودانية، 1969، صفحة 4)، وهذا يؤشر ان القوة العسكرية احدى ادوات تنفيذ السياسة الخارجية السودانية.

علاوة على ذلك، فان سيد بابكر عوض الله، اول رئيس وزراء بعد ثورة آيار، عندما شرح برنامج حكومته، قام يشجب... سياسة(الحكومات السابقة) في ادراك دور السودان في المجالين العربي والأفريقي، واكد "ان السودان في هذه الثورة سيكون داعما لحركات التحرير ضد العنصرية في اي مكان، وضد التسلل الصهيوني في القارة الأفريقية وتحقيق التحالف بين الصهيونية العالمية والإمبريالية وهكذا، ضمن اطار العمل هذا، سيقدم السودان المساعدة الى جميع الحكومات والدول، وخصوصا الدول الأفريقية، التي تربطنا معهم روابط الأخوة والجوار، بهدف الصداقة للجميع، ونبذ العداء الا لمن يعادي السودان". (السودانية، 1969، الصفحات 17-18)

وبخصوص العلاقات العربية السودانية، فقد أكد رئيس الوزراء بابكر عوض الله" أن الحكومة الجديدة، مع الفهم الكامل لقوى المصير وقوى الثورة العربية، ستعمل على خلق العلاقات الاقتصادية والعسكرية والثقافية مع الدول العربية الشقيقة لتقوية الأمة العربية في دفاعها ضد الاستعمار الجديد والصهيونية، ومن اجل تحرير الأراضي المحتلة، واقتلاع الوجود الصهيوني في الأرض العربية، وعودة الفلسطينيين الى ديارهم." واشار ايضاً الى سياسة السودان الخارجية تجاه القضايا العربية وضمنها القضية الفلسطينية بالقول:

"نحن ننظر بارتياح إلى أن الأمة العربية قد استطاعت مقاومة العدوان خلال العامين الماضيين. كما تنظر وبفخر الى الخطوات الواسعة التي قد اتخذتها الثورة الفلسطينية لتوحيد منظمات المقاومة وتوحدهم في نضال الدول العربية داخل وخارج الأراضي المحتلة، ستعمل الحكومة الثورية بكل قوتها لتعبئة طاقاتنا لدعم المقاومة. وعلى صعيد الجامعة العربية، ستعمل الحكومة الثورية على تقوية هذه المؤسسة الحيوية لتكون الة فاعلة في تقارب العرب، مستغلة الثورة الاجتماعية على طريق الوحدة العربية. (السودانية، 1969، صفحة 18)

غير أن، تقارب مواقف النميري وتطلعاته تجاه تلك الأفكار اتت كنتيجة للاحداث الدراماتيكية التي قد حصلت في السودان خلال المدة من 19-22 حزيران من عام 1971: الانقلاب الفاشل الضباط اليساريين بقيادة الرائد هاشم العطا، والدعم الاتحاد

السوفيتي الواضح، وحكومة البعث العراقية، ودور مصر وليبيا في هندسة انقلاب مضاد لإعادة الرئيس النميرى الى السلطة مرة اخرى.. كل ذلك فرض نقلة نوعية في سياسات النظام، لا سيما في علاقاته الدولية. (التحرير، 1972)

ولمح الرئيس النميري الى هذا التحول في السياسة الخارجية، مشيرا الى ان: "المشاكل الرئيسية للثورة بعد 22 تموز 1971 (عودة النميري الى السلطة) كانت عديدة ومعقدة، لقد ظلت هذه المشاكل غير محلولة وقد فوض لدعم الثورة وجهود الشعب. كانت الثورة في كثير من مواقفها، بعيدة كل البعد عن الشعب رغم انها مارست السلطة باسمهم، لقد دارت السياسة الخارجية في فلك بعيد كل البعد عن مصالح السودان في حين توطدت مشاكل السودان المتعلقة بقضايا المصير والمستقبل بسبب الالتزامات التي تفضل الإجراء الذي أصبحنا من خلاله متطرفين منعزلين في أكثر من حالة". (العربية، 1976)

وفي الواقع، فقد تدهورت علاقات السودان مع الاتحاد السوفيتي والجبهة الشيوعية منذ تموز من عام 1971، في حين، تطورت علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وتحسنت. واشار الرئيس نميري الى تأثير هذا الموقف على السياسة السودانية العربية تجاه " استراتيجية العمل العربي الموحد" (التحرير، 1972) على الساحة الدولية واعلن أن: المرونة على جميع الجبهات، والسياسيين المعروفين بشكل عام، والخروج من القوالب التقليدية الجامدة، خصوصا في مجال العلاقات الدولية لا يمكن أن تحد مما يسمى " استراتيجية العمل العربي الموحد " على الرغم من أن هذه الاستراتيجية راسخة، أن تجديد العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية لا يمكن أن يعيق حركة التحرير الإيجابية او القضاء على آثار العدوان [الاسرائيلي] على عكس ما يجري تعميمه بالخطا وعلى نحو غير صحيح . لذلك فإن النشاط الذي يدعو الى الإنفتاح او المجاهرة والرجوع او التقهقر داخل النفس، والتفاعل وليس الإنعزال، سيكون له تاثير ايجابي في اي حركة تحرير تنبثق من الإرادة العربية والثورة العربية، من أجل تحقيق أهدافها. (التحرير، 1972)

المبحث الخامس

توجهات السياسة الخارجية في عهد الحكومة العسكرية الثانية

اولا: العلاقات السودانية– العربية:

احتلت العلاقات العربية مساحة كبيرة من اهتمام صانع القرار السياسي الخارجي السوداني، فقد اكد الرئيس النميري ان بلاده" ملتزمة وبشدة بالجبهة العربية التقدمية تحت قيادة الجمهورية العربية المتحدة (موكدة) على علاقة خاصة بين مصر والسودان و(التي) تستند على ثقافة مشتركة وبأتجاه تحقيق مجموعة من الاهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية" وبالتالي، "يجب التاكيد على أنه لم تكن الدوافع الأيديولوجية فقط هي التي دفعت الضباط السودانيين نحو علاقات وثيقة مع القاهرة، بل ان اعجابهم بعبد الناصر ساعد ايضا هذا الاتجاه المميز السياسية السودان الخارجية، علاوة على ذلك، يمكن للمرء أن يفترض أن تلك العلاقات الوثيقة ستتوسع لتشمل ليبيا، اذ حدث فيها تغيير مماثل في ايلول 1969. كان معمر القذافي، الزعيم الجديد، معجبا كذلك بعبد الناصر وأصبح ايضا أقرب الى النميري، الذي اعترف بالنظام الليبي الجديد بعد أيام قليلة من ظهوره." بعد ذلك، يستجيب السودان الى القاهرة وطرابلس، اذ وقع " ميثاق طرابلس " في 27 كانون الأول 1969. وهدف هذا الميثاق الى ترتيب اتصالات وزارية منتظمة بين الدول الثلاث، وتمهيد الطريق أمام اتحاد سياسى واقتصادي وعسكري خلال السنوات الثلاثة القادمة. علاوة على المفاهيم التبسيطية، كان لهذا الحلف أثر جر علاقات السودان مع الدول العربية الأخرى جانبا، وتقسيم المعسكر" الثوري " في العالم العربي.[viii]

وفي بداية السبعينات طرأ تحول في السياسة الخارجية السودانية وذلك بالتوجه الى العمل الوجودي العربي، اذ وعد الرئيس النميري بالانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة " لمدة عقد او أكثر.. " (الدرر العربية للوثائق، 1977) ومن الواضح أن "البعد العربي" للنميري قد كان مصطلحا فضفاضا للغاية، على الرغم من توقيع السودان اتفاقية مع مصر تتعلق بمسألة توزيع مياه نهر النيل، وتم التوقيع على اتفاقية التبادل التجاري بين البلدين، فضلا عن اقامة علاقات جيدة في المجال الاقتصادي مع الكويت والسعودية.

ثانياً: العلاقات السودانية الافريقية

أن ثورة السودان في 25 أيار 1969، كانت تهدف الى: "...تركيز جهودها في النضال الأفريقي ضد التمييز العنصري. والنازية الجديدة والتسلل الاستعماري والصهيوني وضد جميع اشكال الاستعمار الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية (دعت الثورة لأجل) دعم جميع الأنظمة التقدمية وجميع اشكال التعاون الاقتصادي والتكامل بين الدول الأفريقية، بهدف تحقيق الوحدة

الافريقية (ومن اجل) اقامة علاقات جيدة مع الدول المجاورة للسودان القائمة على التعاون والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية. (تعليقات الرئيس النميري على ثورة السودان، 1970)

ويمكن للسودان أن يسعى لتحقيق تلك الأهداف على أفضل وجه بالاشتراك مع سعيه لحل مسالة الجنوب، الذي امتدنت اضطراباته دائما على طول حدود السودان، مما دفع الدول المجاورة الى التدخل بشؤون السودان الداخلية، لهذا السبب، تم تشكيل الموقف السوداني تجاه جيرانه بالشك وعدم الثقة، وقد يبرر فشلها في تبني سياسة ثابتة تجاههم.

فقد اتهمت الحكومة السودانية اثيوبيا واوغندا بانتهاك نص ميثاق منظمة الوحدة الافريقية (O.A.U) وذلك بدعم المتمردين الجنوبيين السودانيين بمساعدة عسكرية وتدريبية، وقد أثر هذا التدخل على علاقات السودان مع البلدين، مما ادى بالسودان الى تبني سياسة متناقضة ذات شقين: الشق الأول: تطوير العلاقات مع حركات المعارضة في هذين البلدين، واستخدامها عند الضرورة كتهديد لتلك الحكومات. الشق الثاني: العمل على تجنب اي مواجهة محتملة، ومحاولة تخفيف حدة التوتر وتطرية الموقف عبر القنوات الدبلوماسية. في الوقت ذاته، حاول الرئيس نميري حل مشكلة الجنوب، وكان أحد طريق اظهار النوايا الحسنة اتجاه البلدان المعنية، غير أن، نوايا النميري الحسنة، كان لها تاثيرات على العلاقات السودانية الافريقية، وكانت تعتبر اختبار أساسي لتقديم نفسه كقائد ملتزم بخدمة الغايات والاهداف الأفريقية. لقد ارتبط نجاحه في تحقيق السلام والأمن في الجنوب بقدرته على العمل من اجل تطبيع العلاقات، لا سيما مع اثيوبيا واوغندا. وبالتالي، وعلى الرغم من وجود العلاقات العدائية مع هذين البلدين، الا إن جهود النميري لتطبيع العلاقات مع اثيوبيا، كان مرحباً بها من قبل اديس ابابا. وبالفعل عرض الأمبراطور هيلا سيلاسي التوسط بين الرئيس نميري والمتمردين الجنوبيين، معلنا ان:".. ان وحدة السودان وسلامته الاقليمية تعد مصلحة وطنية عليا في اثيوبيا، تقول هذا لأنه كلما كانت الأمة اقوى، كلما يكون موقفها أفضل لدعم مصالحها الوطنية، واقامة علاقات أخوية مع جيرانها، والمساهمة بشكل كبير في الحفاظ على السلام والأمن".

ثالثاً: علاقات السودان الدولية

خلال حكم الحكومة العسكرية الثانية، يمكن تحديد مرحلتان مميزتان في سياسة السودان لعلاقاته الدولية. اتسمت المرحلة الأولى التي تم سلوكها خلال التغييرات الرئيسية في البيئة العربية ككل، في أعقاب حرب حزيران لعام 1967 أن الهجوم المتزايد ضد الولايات المتحدة الأمريكية بسبب دعمها(لاسرائيل)، قد ادى الى تحويل سياسات العرب تجاه الاتحاد السوفيتي والجبهة الشيوعية،

كان على نفس القدر من الأهمية، كما اعترف هنري كيسنجر، ان " الاتحاد السوفيتي عمل كمدافع عن القضية العربية، وتبنى مقترحات عربية ولم يقدم أي تلميح عن تسوية محتملة"(Kissinger, 1979) ومع ذلك، ادت السياسات المتغيرة الى موقف موحد بين الدول العربية، الراديكالية والمحافظة، في الموافقة على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الغربية، ولقد زادت مصر بزعامة عبد الناصر، من اعتمادها على الاتحاد السوفيتي في استئناف قدرتها العسكرية واظهرت الحركات الثورية في المنطقة العربية، ميولا راديكالية نحو السعي للتحالف مع الاتحاد السوفيتي و البلدان الشيوعية. ولم تكن ثورة آيار في السودان استثناء ؛ فقد استندت في سياستها الخارجية، كما صرح الرئيس النميري، " على ذلك، كون (الثورة في السودان) جزء من الثورة العالمية التي تناضل ضد الاستعمار، ومن اجل الاشتراكية (ملفات العالم العربي، 1977) ووضح هذا المبدأ بالتفصيل بقوله:

" لقد ضعفت الإمبريالية وتصدعت، في حين أصبح المعسكر الاشتراكي أقوى، وبدا يؤدي دورا حاسما في النضال ضد الإمبريالية ومن أجل السلام العالمي. فقد ولد العديد من البلدان الجديدة والمتحررة. لقد تخلصوا من عبودية الحكم الاستعماري، وبدأوا في بناء حياتهم الجديدة، والاستحواذ على تصنيفهم البارز على الصعيد الدولي. وقد تم إنجاز ذلك في نفس الوقت الذي كانت فيه الطبقات العاملة في الدول الرأسمالية توكد وجودها. ومع ذلك، تمت حركة واسعة وفعالة في جميع انحاء العالم للدفاع عن السلام، بينما، بدأت الدول التي لا تزال في قبضة الحكم الاستعماري بالتحرك. ولم يكن تعاوننا مع الجبهة الاشتراكية عفويا، بل جاء كنتيجة لتجربة ثورات العالم الثالث، والتي اثبتت لنا، بان الدول الاشتراكية تقدم مثالا جديرا في علاقاتها مع البلدان المتخلفة والمستقلة حديثا، على اساس احترام الاستقلال والسيادة الوطنية والمنفعة المتبادلة كما يساعد هذا النوع من العلاقات، تلك الدول على تحرير انفسهم من الاحتكارات العالمية وبناء صناعات وطنية، وتطوير اقتصاداتها، بالاضافة الى بناء جيوش قادرة على الدفاع عن أوطانها...نحن نعارض المعسكر الإمبريالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجياته لاستعادة نفوذه وسيطرته على البلدان المحررة بالوسائل الاقتصادية او بتطبيق الضغط عليهم والتدخل في شؤونهم الداخلية من خلال المؤامرات مع الرجعيين المحليين" (ملفات العالم العربي، 1977)

غير انه في عشية ثورة آيار يمكن للمرء أن يلاحظ انه كان مجرد أسلوبا راديكالي، فتح بالضرورة " عدة افاق "مهد للوجود السوفيتي في المنطقة. (ملفات العالم العربي، 1981) فقد تحسنت العلاقات الاقتصادية التجارية بين السودان والبلدان الشيوعية

وعلى سبيل المثال، فقد بلغ إجمالي القروض الممنوحة للسودان من قبل البلدان الشيوعية 25 مليون جنيه سوداني، في حين ارتفعت معدلات التجارة الى ربع صادرات السودان، و18% من وارداته في أواخر عام 1970. (Dunstan m.wai, 1979) والى جانب هذه التطورات، كان الاتحاد السوفيتي قد أصبح المورد الرئيسي للأسلحة والخبرات الى السودان. فقد قدر عدد "المستشارين الفنيين" من الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية بنحو 2000. (Dunstan m.wai, 1979)

الخاتمة

مما تقدم يبدو واضحاً ان البيئة السياسية التي عاشها السودان ما بعد الاستقلال عام 1956، والتي مثلتها النظم الحزبية الشمولية والعسكرية والدكتاتورية قد تركت بصماتها الواضحة على حاله عدم الاستقرار في التوجهات الوافدة الخارجية، اذ لكل حكومة من هذه الحكومات اهدافها المعنية واساليبها المحددة في تنفيذ سياسات وعلاقات السودان الخارجية تبعاً لمصالحها، وان السودان كان بحاجة الى تهيئة مقومات عديدة للعب دور اكبر في السياسة الخارجية أهمها حل مشاكله الداخلية عامةً ومشكلة الجنوب خاصةً، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية والسياسية التي كان لها تأثير واضح وجلي على صانع القرار السياسي الخارجي للسودان، باختصار، أظهرت القوتان العظميان اهتماما ضئيلا في السودان في السنوات الأولي للاستقلال. غير أن، في الأونة الأخيرة، ظهر تنافسهم على العلاقات الودية مع السودان، وكان هذا التنافس بسبب طموحاتهم الاستراتيجية المتنامية والطموحات التي وضعت السودان وتلك المنطقة بأكملها في مكانة هامة للغاية.

الهوامش:

[i] أبرز الاحزاب السياسية في السودان بعد الاستقلال هي الحزب الوطني الاتحادي وحزب الامة، الحزب الجمهوري الاشتراكي وحزب الجنوب، للتفاصيل ينظر، ابراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان القاهرة، مطبعة الاهرام التجارية. 1970، ص62.

[ii] الفريق ابراهيم عبودة ولد عام 1900 في بلدة (محمد غول) في تلال البحر الاحمر، اكمل دراسته في منطقة سواكن، درس في كلية غوردون (جامعة الخرطوم حالياً) وتخرج منها عام 1917 مهندساً، ثم التحق بالكلية الحربية في الخرطوم وتخرج منها عام 1918 بصفة ضابط مهندس في الجيش المصري، وانضم الى قوة دفاع السودان عام 1925، وشارك في الحرب العالمية

الاولى، وفي عام 1954، تقلد منصب نائب القائد العام للجيش السوداني ثم قائداً للجيش عام 1956، ورقي الى رتبة فريق عام 1958، وفي العام نفسه قاد حركة انقلابية ضد حكومة اسماعيل الازهري، وحكم لمدة ستة اعوام حتى اطاحت به ثورة تشرين الاول / اكتوبر 1964، للمزيد انظر: عوني الشريف قاسم، موسوعة القبائل والانساب في السودان، الجزء الرابع، الخرطوم، 1996، ص1485.

[iii] اسماعيل الازهري : ولد عام 1901 في ام درمان وحصل على شهادة البكالوريوس من الجامعة الاميريكية في بيروت، واسس عام 1943 أول حزب سياسي في السودان (حزب الاشقاء) الذي ينادي بالاتحاد مع مصر، فاز حزبه في الانتخابات عام 1953، وشكل اول وزارة للسودان المستقل عام 1956، واستمرت حتى عام 1958، للتفاصيل ينظر، منى حسين عبيد، حزب الامة ودوره في الحياة السياسية السودانية من عام 1945 وحتى عام 1989 رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2000، ص37.

[iv] الصادق المهدي: ولد عام 1936، وهو كبير اولاد صديق المهدي، درس في الخرطوم والتحق بجامعة اوكسفورد عام 1957 في الاقتصاد والفلسفة والسياسة، واصبح رئيساً للوزراء عام 1966 واعتقل عام 1969 بعد قيام النميري بالانقلاب ونفي الى مصر عام 1970، ووضع تحت الاقامة الجبرية، ثم عاد الى السودان، وتسلم الحكم بعد انقلاب عبد الرحمن سوار الذهب (1986–1989)، ينظر، عصام عبد الفتاح، جعفر نميري الديكتاتور الذي حلم بأنه يطير فحط على كرسي الحكم، مطبعة كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص14.

v ولد سر الختم خليفة عام 1917 في مدينة الدويم بولاية النيل الابيض، وتخرج من كلية غوردون مدرساً عام 1937، ثم تلقى علومه في بريطانيا في التربية وعلم النفس، وعمل مساعد لمدير التعليم في المديريات الجنوبية، ثم عميد للمعهد الفني في الخرطوم، واختير رئيساً للحكومة الانتقالية (1964–1969)، للمزيد انظر، عصام عبد الفتاح، المصدر السابق، ص14.

vi مشروع ايزنهاور: اعلن الرئيس الامريكي (دوايت ايزنهاور) سياسة تجاه الشرق الاوسط في خطاب له امام الكونغرس الامريكي في 5 كانون الثاني 1957 بطرحه مشروعاً لمساعدة دول الشرق الاوسط، اعلن فيه "ان الفراغ الحالي في الشرق الاوسط لا بد ان يجري اشغاله من قبل الولاية المتحدة الامريكية قبل ان يتم من قبل الاتحاد السوفييتي"، للتفاصيل عن المشروع ينظر، عبد

الامير محسن جبار الاسندي، المملكتان الاردنية والسعودية، دراسة في تارخ العلاقات السياسية، بيروت، 2015، ص-232 231.

vii ولد جعفر محمد النميري عام 1920 في قرية (ودنميري) السودانيو الواقعة في منطقة (دنقلا) ودخل الكلية الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني عام 1952، واشترك بالثورة الشعبية ضد حكومة (ابراهيم عبود) اذ كان يشغل منصب قائد حامية الخرطوم، ثم التحق ببعثة الى الولايات المتحدة الامريكية لتلقي دراسات عسكرية في كلية القيادة والاركان الامريكية، وعاد عام 1966 الى السودان، وقاد الانقلاب العسكري عام 1969، واستلم الحكم حتى عام 1985، وبعد ان اطيح به طلب اللجوء السياسي في مصر وبقي للفترة (1985-2000) عاد بعدها الى السودان وتوفي فيها عام 2009، للمزيد انظر عصام عبد الفتاح، المصدر السابق، ص25.

viii ان الرئيس النميري كان متردداً في الاعتراف بالنظام الليبي الجديد في الحال لان لم يكن جمال عبد الناصر قد قدّم دعمه للانقلاب بعد. اضاف المصدر الخاص بأنّ الحكومة العراقية قد بذلت جهداً لإقناع النميري، حيث أنّ تايه عبد الكريم، السفير العراقي في الخرطوم آنذاك، اجتمع بالنميري لمدة ساعتين من اجل اقناعه بذلك، المصدر نفسه.

المصادر العربية:

اولاً: الوثائق العربية والأجنبية:

ملفات العالم العربي. (1977). بيروت: الدار العربية للوثائق.

ملفات العالم العربي. (1981). بيروت: الدار العربية للوثائق.

ثانياً: الكتب العربية:

ابراهيم احمد العدوي. (1979). يقضة السودان. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

ابراهيم علوان. (1970). مشكلات الشرق الاوسط في الوطن العربي، الجزء الثاني. بيروت: منشورات المكتبة المصرية.

ابراهيم محمد حاج موسى. (1970). التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان القاهرة. القاهرة: مطبعة الاهرام التجارية.

احمد حمروش. (1984). قصة 23 يوليو (فريق عبد الناصر). القاهرة: دار القبة.

احمد عصام عودة. (1985). مؤتمرات القمة العربية. عمان: دار الاهلية.

الدرر العربية للوثائق. (1977). بيروت: ملفات العالم العربي.

بدر حسن شافعي. (كانون الاول، 2011). التطور التاريخي للصراع بين شمال وجنوب السودان،. مجلة السياسة الدولية(183)، ص 174.

بشير محمد سعيد. (1990). الزعيم الازهري وعصره. القاهرة: دار المدينة.

تيم نيلوك. (1990). صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال حتى الانتفاضة. (الفاتح التيجاني، و محمد علي جادين، المترجمون) الخرطوم: مطبعة الخرطوم.

جامعة الدول العربية. (1976). استراتيجية العمل العربي الموحّد (مؤتمر قمة الخرطوم العربية 1967). القاهرة: مطبعة الجامعة.

سرحان غلام حسين العباسي. (2011). التطورات السياسية في السودان المعاصر 2009-1953. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية بيروت.

سعد محمد باديب. (1991). الصراع السعودي-المصري حول اليمن الشمالي 1970-1962. لندن: دار الساقي للطباعة والنشر، لندن، 1991، ص155.لندن.

سلطان ناجي. (1985). التاريخ العسكري لليمن 1967-1939. بيروت: دار العودة.

عبد اللطيف فاروق احمد. (2016). انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الامن القومي المصري، . القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

عبد المجيد فريد. (1985). من محاضرات اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية 1970-1967، بيروت: دار الوحدة.

عصام عبد الفتاح. (2009). جعفر نميري الديكتاتور الذي حلم بأنه يطير فحط على كرسي الحكم. القاهرة: مطبعة كنوز للنشر والتوزيع.

محمد احمد محجوب. (2002). الديمقراطية في الميزان. الخرطوم: ، الخرطوم، جامعة الخرطوم للنشر.

محمد حسنين هيكل. (1990). الانفجار 1967، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات والنشر.

محمد علي الشناوي. (كانون الثاني، 1983). التكامل السوداني المصري ومعوقات التعاون العربي. مجلة السياسة الدولية(71)، ص 114.

محمد عمر البشير. (1971). جنوب السودان، دراسة لاسباب النزاع. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1971، ص145.

محمد عمر بشير. (1980). تاريخ الحركة الوطنية في السودان (1969-1900). الخرطوم: مطبعة الدار السودانية.

محي الدين عبد الله. (2014). الانقلابات العسكرية في السودان (1971-1958). بغداد: منشورات مكتبة بشار اكرم.

وزارة التوجيه الوطني السودانية. (1969). ثورة 25 ايار. الخرطوم: المطبعة الحكومية.

وزارة الخارجية السودانية. (1971). السلام والوحدة في السودان. الخرطوم: منشورات وزارة الخارجية.

وليد محمد سعيد الاعظمي. (1970). السودان في الوثائق البريطانية. بغداد: دار الوثائق.

ثالثاً الرسائل والاطاريح العلمية:

غالب حامد النجم. (1981). تطور الحركة الوطنية في السودان (1956-1924). بغداد: منشورات مكتبة التحرير.

غسان كريم مجذاب الربيعي. (2006). العلاقات السياسية المصرية-السعودية 1967-1957. بغداد: التاريخ العربي والتراث العلمي.

ندى حسين علي الجبوري. (2016). حزب الاتحاد الوطني السوداني الافريقي سانو، (1958–1972). 91–92. بغداد: رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية للبنات جامعة بغداد.

رابعاً: الصحف والدوريات:

شريف شعبان مبروك. (نيسان، 2012). السياسة الاسرائيلية في جنوب السودان وتداعياتها على الامن القومي العربي. مجلة شؤون عربية(151)، ص 189.

ادجار ادبالانس. (1985). اليمن الثورة والحرب. (عبد الخالق لاشبين، المترجمون) القاهرة: دار الاهرام.

تعليقات الرئيس النميري على ثورة السودان. (كانون الاول، 1970). مجلة الطليعة.

تغيرات السودان. (كانون الثاني، 1980). مجلة التنمية، 1(8).

هيئة التحرير. (20 اب، 1972). تغيرات السودان. جريدة الايام السودانية.

هيئة التحرير. (24 كانون الاول، 1979). تنمية السودان. الاهرام.

خامساً: المصادر الأجنبية:

Dunstan m.wai، ،. ((1979، July). the sudan: domestic polititcs and foreign relations under nimeri. african affairs، 78(312).

Kissinger، H. (1979). the white house years. boston: little brown company.

nimeri، P. (1977). quoted in Anthony Sylvester، sudan under nimeri . London: the 21 bodly head ltd.